

بيان مشترك صادر عن 46 منظمة حقوقيه وإنسانيه

البحر وإعادتهم إلى تونس غالبا ما يتم اعتراضهم في
الانبهاكات: فالأشخاص الذين والأسف
الاحتجاز التعسفي
الأوروبية ودعمها
البحر وأعادهم قسرا إلى تونس. وتظهر العديد من التقارير
المدعوم من الاتحاد الأوروبي أشخاصا في
وتسبب في وفيات
ممارسات متهورة وغير قانونية وعنيفة خلال عمليات الاعتراض هذه، مما عرض حياة الأشخاص للخطر
انخرط في ممارسات متهورة وغير قانونية وعنيفة خلال عمليات الاعتراض هذه، مما عرض حياة الأشخاص للخطر
السواحل التونسية إجراء تقييمات فردية لاحتياجاتهم إلى الحماية، وبموجب التقديرات، اعتراض
السواحل التونسية أيضا في 140 إلى 160 شخص بحلول نهاية عام 2024، مع احتمال أن يكون العدد الفعلي أعلى بكثير.

الدول
القانون البحري
المبادئ العامة للقانون الدولي
الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
التجارة الدولية
القانون الدولي العام

خلاص خبراء الأمم المتحدة
نصوص قانونية
قواعد قانونية
تأثيرات قانونية
مبادئ قانونية
أسس قانونية
إلى استنتاجات مماثلة.

ولا يمكن اعتبار تونس "مكاناً آمناً" وفقاً للمعيار الموضوعي، وهو ما يتفق مع رأي هيومن رايتس ووتش، والمنظمة العالمية لحقوق الإنسان، والتي تعتبر أن تونس لا تفي بالمتطلبات الدنيا لمبدأ عدم الإعادة القسرية، ولا سيما في ظل غياب أي إجراء فعلي لحماية اللاجئين، ولا سيما في ظل غياب أي إجراء فعلي لحماية اللاجئين، ولا سيما في ظل غياب أي إجراء فعلي لحماية اللاجئين.

ووفقاً لكون قوتس في إلقاء إحصائية الوصول إلى اللجوء "اتفاقية اللاجئين لعام 1951"، فإنها تفتقر إلى نظام وطني فعال للجوء. كما علّقت الحكومة تسجيل

تدبيرها "المفوضة" السياسية إلى المرحومين الأفاضل والخروج غير الطامئ
التي وحسن الترتيب جزم المصلحة العامة

طلبات اللجوء وإجراءات تحديد صفة اللاجئين
والتعذيب وغيره من المعاملة القاسية، بما يشمل الاعتصاب على يد قوات الأمن، والطرد الجماعي، وسوء المعاملة
والعنف

لاشخص نحو المناطق الحدودية أو في البلاد الغريبة
والمناطق الحدودية أو في البلاد الغريبة

وإعلاج اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين
طردوا إلى ليبيا للاحتجاز في

الانتهكاكات وسوء المعاملة. وقد وثقت انتهاكات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ناطق الحدودية دون غذاء أو ماء، مما هدد حياتهم وعرضهم لمزيد من خطر الإضرار مقابل إطلاق سراحهم، بينما ترك آخرون منظمات حقوق الإنسان هذه الانتهاكات الخطيرة بشكل متكرر.

[illegible]

مسؤولية الاتحاد الأوروبي

إن إجراءات مراقبة الحدود الممولة في إطار مذكرة التفاهم والمرتبطة بالانتهاكات المؤثرة لحقوق الإنسان، لا سيما خلال عمليات

الإحتياط للمصالح الإنسانية
الواجب على الدول
المسؤولية الإنسانية
الواجب على الدول
المسؤولية الإنسانية
الواجب على الدول
المسؤولية الإنسانية

"عن المتعلقة بحقوق الإنسان الأوروبي تنفيذ أموال الاتحاد الأوروبي تحكم العمل عليها ضمان الاتحاد يوجه معظم الدعم الخارجي الدول - أوروبا العالمية" (NDICI)

المبادئ والأهداف الأساسية للاتحاد الأوروبي

الأساسية وحقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين

¹. يعتمد هذا التقدير على أرقام وتقديرات "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" (FTDES) و"المنظمة الدولية للهجرة" (OIM)، بما في ذلك حوالي 60,600 شخص تم اعتقالهم في عام 2023، وتقدر بـ 80 ألف من قبل السلطات التونسية في عام 2024. وبما أن مجموعتهما 140,600 شخص). وحتى الآن، لم يتم نشر أي أرقام رسمية شاملة لعامي 2025 أو 2026.

- ربط التعاون في مجال الهجرة بمعايير شفافة لحقوق الإنسان، وبآليات حقيقية للعناية الواجبة وتقييم المخاطر المستمر والمراقبة المستقلة والمتاحة علناً للسياق الأوسع الذي يجري فيه هذا التعاون ومدى تأثيره على حقوق الإنسان في البلاد.

2. تعليق دعم مراقبة الهجرة والتعاون العملياتي

- التعليق الفوري للبرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي التي تدعم القوات الأمنية المتورطة في انتهاكات موثقة في مجال إدارة الهجرة ومراقبة الحدود.
- إنهاء الدعم العملياتي والتقني والمالي لخفر السواحل ومركز تنسيق الإنقاذ البحري التونسي وبما يشمل الدعم غير المباشر.
- نشر المعايير والتقييمات التي توضح الأسباب التي أدت، أو لم تؤدي، إلى تفعيل المادة 2 من معاهدة الاتحاد الأوروبي، بما يشمل ما إذا كانت قد أسفرت عن تعليق أو تعديل أو اتخاذ تدابير تصحيحية بشأن التمويل الأوروبي المقدم في إطار مذكرة التفاهم، وذلك بما يتماشى مع توصيات تقرير أمين المظالم الأوروبي ومحكمة المدققين الأوروبية لعام 2024.

3. حماية الحق في الحماية الدولية

- سحب تصنيف تونس كـ "بلد منشأ آمن".
- ضمان عدم توجيه سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أوامر لإنزال اللاجئين والمهاجرين الذين تتم مساعدتهم في البحر في تونس، التي لا يمكن اعتبارها "مكاناً آمناً"، أو توجيه السفن إلى مركز تنسيق الإنقاذ البحري التونسي.
- احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية والقانون البحري الدولي، من خلال ضمان نقل الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر إلى مكان آمن فعلي لا يواجهون فيه خطراً حقيقياً بالتعرض للاضطهاد أو لانتهاكات حقوق الإنسان.
- حث السلطات التونسية على إعادة إرساء نظام لحماية اللاجئين وضمان الوصول إلى إجراءات اللجوء، من خلال السماح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمواصلة عملها في البلاد دون قيود.

4. تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون

- استخدام الدبلوماسية العلنية بشكل أكثر انتظاماً وعلى أعلى المستويات لإدانة حملة التضييق على المجتمع المدني والمعارضة وحرية التعبير في تونس، والمطالبة بالإفراج عن المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والمحامين والمحاميات، والصحفيين والصحفيات، والسياسيين والسياسيات، والنشطاء والنشيطات المحتجزين تعسفياً.
- ضمان أن يشمل كل تعاون مع تونس ضمانات صارمة لحقوق الإنسان. وألا ينطوي على خطر دعم انتهاكات حقوق الإنسان.

5. اعتماد سياسة هجرة أوروبية تحترم الحقوق وحماية اللاجئين

- إنهاء إسناد مراقبة الهجرة الأوروبية إلى دول ثالثة لا تحترم حقوق الإنسان وغالبا ما تفتقر إلى آليات رقابة كافية وتهرب من التدقيق العلني.
- حماية الحق في طلب اللجوء والحق في مغادرة أي بلد ومبدأ عدم الإعادة القسرية.
- توسيع المسارات الآمنة والقانونية وتعزيز عمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط.

[FRENCH]

المنظمات الموقّعة (46)

- منظمة العفو الدولية
- محامون بلا حدود
- بوردرلاين أوروبا - حقوق الإنسان بلا حدود
- حملة مناهضة تجريم العمل الأهلي والتضامن
- منظمة "تشينج" (Change) - بلجيكا
- المدافعون عن الحقوق المدنية
- كوكاد (COCAD)
- لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس
- مجموعة البوصلة (Compass Collective)
- حقوق الحدود (Diritti di Frontiera) - إيطاليا
- المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان
- إيمرجنسي
- مبادرة إيكوينوكس للعدالة العرقية
- الشبكة الأوروبي-متوسطة لحقوق الإنسان
- الشبكة الأوروبية لمناهضة العنصرية
- الاتحاد التونسي من أجل مواطنة الضفتين
- المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- هيومن رايتس ووتش
- الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين - مالطا
- لا سترادا الدولية
- مشروع مالدوسا
- ميديكو إنترناشونال
- ميديترايا لإنقاذ البشر
- ميلتن بوت (Melting Pot)
- ميشن لايفلاين إنترناشيونال
- مولتيفولتي
- مشروع إم في لويز ميشيل
- بايوك (Payoke)
- الناس في حاجة
- الطيارون المتطوعون
- مناصرو اللجوء (Pro Asyl)
- r42 - الإبحار والإنقاذ
- لاجئون في ليبيا
- ريسك شيب (سفينة الإنقاذ)
- تضامن الإبحار (Sailidarity)
- سي بانكس
- عين البحر (Sea-Eye)
- سي ووتش
- إس أو إس هيومانيتي
- إس أو إس ميديتيراني
- سبكتو ميديا (Specto Média)
- أرض الإنسان - ألمانيا
- يوناييتد فور ريسكيو - معاً من أجل الإنقاذ
- واتش ذا ميد - ألام فون
- الجالية تصوت
- الكل مشمول

